

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السبعون

الجلسة ٧٣٥٦

الخميس، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باروس ميليت	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إبيتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليرانيث باولو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	الصين	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فيتزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد باوبلس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغو
	نيوزيلندا	السيد ماكلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وفدقة مباشرة

اتجاه إعادة التدوير



1500810 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

الإعراب عن المواساة بعد الهجوم الإرهابي الذي وقع في باريس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود في بداية هذه الجلسة، بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، التعبير عن حزننا العميق جراء الهجوم البشع الذي حدث في باريس أمس، مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا. ويعبر مجلس الأمن لأسر الضحايا، ولشعب فرنسا وحكومتها، عن تعاطفه وتعازيه القلبية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى الوقوف، والتزام الصمت لمدة دقيقة ترثماً على الضحايا.

إلترم أعضاء مجلس الأمن دقيقة صمت.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد التشاور مع أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أصدر البيان التالي بالنيابة عنهم:

”يشير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسي المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ويكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الناجمة عن استمرار الأنشطة المقوضة للاستقرار التي تنفذها الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية، ويؤكد أهمية تحييد الجماعات المسلحة كافة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

ويلاحظ مجلس الأمن أن موعد ٢ كانون الثاني/يناير النهائي الذي حدده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قد انقضى، وأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تستسلم بدون شروط وبالكامل ولم تسرّح أفرادها، بل إنّها قد واصلت أيضاً بتجنيد مقاتلين جدد في صفوفها.

”ويؤكد مجلس الأمن، وهو يلاحظ استسلام نحو ٣٠٠ عضو سابق من أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عام ٢٠١٤، ومعظمهم مقاتلون مسنون وغير أساسيين، أن عمليات استسلام من هذا القبيل غير كافية لوضع حد للخطر الذي تشكله هذه الجماعة، وأنها بعيدة كل البعد عن التسريح الكامل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذي دعا إليه كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجلس الأمن.

”ويشير مجلس الأمن كذلك إلى أن التعجيل بتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أولوية قصوى لتحقيق استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وحماية مدنيها، تماشياً مع عموم الالتزامات المقطوعة ضمن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

”ويلاحظ مجلس الأمن البيان الصادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢ كانون الثاني/يناير الذي ذكرت فيه أن العمل العسكري ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد أصبح ”أمراً لا مفر منه“، وأن المنطقة، ممثلة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، قد أعربت بوضوح عن دعمها للعمل العسكري من جانب جمهورية

بما في ذلك العمليات العسكرية الرامية إلى توحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة أن تنفذ هذه العمليات في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

”ويؤكد مجلس الأمن كذلك أن وضع حد لخطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بوسائل منها قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، من خلال لواء التدخل التابع لقوة البعثة بالتعاون مع كامل عناصرها وفقاً للفقرة ٤ (ب) من منطوق قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤)، بعمل عسكري رادع، عنصر أساسي وضروري من عناصر حماية المدنيين، ويعرب عن اعتزازه بأخذ التقدم المحرز في وضع حد لخطر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الاعتبار عند تقييم الخطوات المقبلة في منطقة البحيرات الكبرى.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد استعدادة للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف ضد أي فرد أو كيان يتبين أنه يدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد كذلك على أنه ما زال بإمكان مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليتهم، في أي وقت ودون أي شروط مسبقة، أن ينجحوا إلى السلم بدخولهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، الذي أعاد، وما زال يعيد، عددا كبيرا من المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم رواندا.

الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في غياب التسريح الكامل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك قيادتها العسكرية، بهدف وضع حد للخطر الذي تشكله هذه الجماعة.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة وضع خطط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة موضع التنفيذ من خلال لواء التدخل التابع لقوة البعثة بالتعاون مع كامل عناصرها وفقاً للفقرة ٤ (ب) من منطوق قرار مجلس الأمن ٢١٤٧ (٢٠١٤) لتوحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن طريق الشروع في العمليات العسكرية فوراً. ”وتحقيقاً لهذه الغاية، يهيب مجلس الأمن بسطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الرئيس كابيلا بوصفه القائد الأعلى، أن تعجل بالموافقة على المذكرة التوجيهية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تنفذها تنفيذاً كاملاً.

”ويلاحظ مجلس الأمن كذلك الدعوة إلى عقد قمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير في لواندا بأنغولا.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويهيب بجميع الأطراف، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل التابع لقوة البعثة، أن تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل والموضوعي لولاية البعثة،

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية التصدي للأسباب
الجزرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
وعلى ضرورة اتباع نهج شامل لإعادة إحلال السلام
والاستقرار في المناطق المتضررة“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن
تحت الرمز S/PRST/2015/1.
بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من
نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.